المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور على الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي
وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المصنف ينبغي الا يتقدم الحال على الظرف وشبهه
وفيه اختلاف فمن لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقديم
المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده
بلا اعتماد في الظاهر نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع تاخره عن المبتداء فانه وافق
في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقديم الحال
على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه
وعلى ما صاحبه نايب عنه اي المبتدا اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد
صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه وان
لم يجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل
في الحال وصاحبه فالحال متاخر عما صاحبه نايبه اي زيد نحو زيد في الدار قائما وفي
الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما فجايز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا
او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقديمه على عامله الذي هو ظرف او جار
ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان تقع موضعا لا يقع غيره فيه نحو
ان الينا ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال
والعامل فيه بستين. والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم
الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء
الاشارة وحرف التنبيه والتشبيه والمنسوب نحو تميمي ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال
كل ذلك لضعف مشابهته الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل بعدم
التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما
ظنك بهذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها
للفعل. وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف
في العمل من الصفة المشبهة افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها
بل يحتاج الى شروط كما يجي في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما
خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجي الكلام عليه عن قريب
واجاز الحاجي ان تقول درهمك موزونا درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه
في قولك درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى
المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون
حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك
في خبر المبتداء والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا. وكذا اذا كان الحال جملة
مصدرة بالواو لم تتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جيتك مراعاة لاصل الواو
وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا بتقدير ان
الموصولة وما في حيز العطف الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة

للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وبعده
على صلاتها متاخرا عن الموصولات ايضا غير جايز لما يجي في الموصولات من امتناع الفصل
بين الحرف المصدري واللام الموصول وبين صلتهما فلا تقول اعجبني مجردا الضارب هندا ولا
مجردا ان ضرب زيد هندا ولا اعجبني الضارب مجردا هندا ولا ان ضرب مجردا زيد هندا. واما في ساير الموصولات نحو الذي
راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا. قال المالكي وكذا اذا كان العامل مصدرا
بلام الابتداء فلا يجوز ان زيدا راكبا لساير. وكذا اذا صدر بلام القسم فلا يجوز
والله راكبا لاسيرن لان اصلها لام الابتداء كما يجي في باب القسم. وانا لا ارى منعا
من الفصل بين اللامين والعامل بالحال فنقول ان زيدا لراكبا ساير ووالله لراكبا
اسيرن كقوله تعالى لالى الله تحشرون. واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء ولام
القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا ساير ووالله
لراكبا اسيرن كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر
الكلام. واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة
فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب
قوله بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا
في جيتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو
الظرف او الجار خاصة سوا كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله
تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند من
منعه مطلقا ويتقدم عند الاخفش من جميعه على الظرف وشبهه بشرط تاخره عن المبتدا
كما مر. وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال. وكان على المصنف ان يقيد فيقول
بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه
والتشبيه وغير ذلك اتفاقا. واعلم انه اذا ذكر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو
مبتدا في الحال او في الاصل وتوسطهما ما يجوز ان تقاعد على انه خبر من ذلك المبتدا وانتصابه
على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما
انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الاية
لانه لو رفعته خبرا وعلقت الظرف به لم يكن للثاني فايده واما عند البصريين فالحالية
راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذا يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق
بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تاكيد له والتاكيد
غير عزيز في كلامهم. واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد يعدم ان معنى
المستقر ان يكون متعلقا بمقدر هو خبر الاسم الذي يلي المبتدا واجبه عند بعض
نحو فيك زيد راغب فيكون الظرف متعلقا بذلك الخبر. واجاز الفرا والكسايي نصب
ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا فيكون الظرف متعلقا بذلك الخبر على تقدير فيك رغبة
زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك حاضرا في حال رغبته
في شي اي هو يرغب فيك. قوله ولا على المجرور في الاصح الذي تقديم كان احكام

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)